المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⴰⵎⵓⵔ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵏ ⵓⵙⵙⵓⵏ
Conseil national des droits de l'Homme

كلمة السيدة الرئيسة
ورشة العمل حول

إطار مشروع الأمم المتحدة "الإيمان من أجل الحقوق"

الرباط 22 نونبر 2023

السيدات والسادة،

الحضور الكرام،

مرحبا بكم وبكن بالمقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضمن تعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الأنسان، باعتباره شريك استراتيجي، للمؤسسة الوطنية، بعاصمة المملكة المغربية، حيث قررا تنظيم هذه الورشة من أجل تطوير المناهج المعرفية ذات الصلة بقضايا حقوق المرأة **في إطار مشروع الأمم المتحدة "الإيمان من أجل الحقوق".**

نعرف أن حقوق المرأة سجلت تطورات مضطردة وأفرزت تحديات مستجدة تتشابك في جوانبها الثقافية والاجتماعية وبأن تأثير القوانين على واقع النساء يبقى مشروطا بشكل كبير بتوفر محيط يؤمن بفكرة المساواة كقيمة إنسانية.

لقاؤنا اليوم يكتسي أهمية وراهنية ملحة، بقدر ما تشترك، جميع بلدان العالم، بغض النظر عن واقعها الثقافي والاجتماعي وموقعها الجغرافي، في تشخيص معيقات المساواة في التمتع بالحقوق، إلا أن هناك تفاوتا من حيث الانكباب على الأسباب والعوامل التي تقف وراء عدم المساواة والتمييز ضد المرأة.

حوارنا ونقاشنا يأتي في سياق تخليد الذكرى 75 لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بما يثيره بصفة دورية من نقاشات حول كونية الحقوق، مساءلتنا في ترجمة مبادئه، لأنه لم ينجح لحد الآن في القطع بشكل واضح مع ظاهرة التمييز ضد المرأة، ومع العوامل المرتبطة بجدلية كونية الحقوق في علاقتها بالخصوصيات المحلية، ذلك أن مسارات ملاءمة التشريعات الوطنية مع الالتزامات الدولية تعترضها رهانات ثقافية وقيمية وسياسية.

وأود ان اتقاسم معكم ومعكن الاستنتاج، قد يكون مشترك، هو أن محاربة ظاهرة التمييز ضد المرأة تفرض بذل جهود على تحليل الجوانب غير القانونية ذات الأبعاد الثقافية والاجتماعية بمكوناتها من تقاليد وممارسات "ضاغطة"، وتبرز ضرورة ربط العوامل السوسيو ثقافية والتمفصلات الاجتماعية للظاهرة كهدف أفقي وعرضاني ينبغي تضمينه في مجمل جهود إعمال المساواة الفعلية.

لا يخفى عليكم، السيدات والسادة، أهمية **خطة عمل الرباط** كمرجع استراتيجي، ذلك أن إطار مشروع الأمم المتحدة **"الإيمان من أجل الحقوق"** يشير إلى خطة عمل الرباط بصفة مباشرة وواضحة، كما تشير إليها العديد من وثائق الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني وآليات حقوق الإنسان. وتأتي أهمية هذه الخطة من كونها تؤكد على أهمية الدفاع عن الإنسانية المشتركة، وتحث

على تشجيع المبادرات التي تروم تعميق الفهم بشأن العوامل الاجتماعية والعلاقة بين الإيمان والحقوق.

جعل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيدات والسادة من فعلية الحقوق العنوان الأبرز لاستراتيجية عمله ولمبادراته، بما فيها إحقاق المساواة والقضاء على جميع أشكال التمييز المباشر وغير المباشر.

وندرك جيدا بالمجلس، دلالة التطورات المسجلة في مجال إعمال مبدأ المساواة بالمغرب وندرك أيضا حجم التحديات المطروحة. وكما تعلمون، فقد ارتبط التطور التشريعي بتحولات اجتماعية وسياسية ومؤسساتية على حد سواء، ولكن تبقى بعض القوانين، في حاجة إلى ملاءمتها مع المعايير الدولية ومع أحكام الدستور، خاصة فيما يتعلق بالمساواة والمناصفة.

يتزامن لقاؤنا والمجتمع المغربي في قلب مسار مراجعة مدونة الأسرة المغربية، وهي المراجعة الثانية من نوعها خلال أقل من عشرين سنة، قرار جلالة الملك في يوليوز 2022 بالإعلان عن المراجعة، يؤكد الجيل الجديد في مسار تعزيز المساواة والمناصفة، ونجحت الدولة المغربية، مرة أخرى، بجعل حقوق المرأة موضوع نقاش مجتمعي هادئ وناضج، وضمن اختيار طوعي وسيادي، لبناء ثقافة مجتمعية داعمة لمسار التنمية وحاضنة للمساواة.

لقد بلورت المملكة المغربية الحضور الكريم ، ممارسة ذات فضلى تعتمد المقاربة التشاركية، في صياغة الإصلاحات الدستورية والتشريعية الكبرى والمهيكلة، وذلك عبر تنظيم جلسات استماع لكل الفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتين من أجل تدارك مكامن الخلل في تطبيق القانون، ومن أجل تحيين مقتضياته مع التطورات المجتمعية.

واستقبلت الهيئة المكلفة بمراجعة مدونة الأسرة أزيد من 1000 مسؤول وممثل للجمعيات غير الحكومية، مع مراعاة التنوع الجغرافي والفكري، وهيئات مؤسساتية وما تزال هذه الجلسات متواصلة من أجل الاستماع في أفق تقديم مقترحات اعتمادا على هذه الجلسات.

أظن، أنني، كما أنتم كذلك، أطمح من هذه الورشة، كقطب المعرفة لحقوق المرأة، أن نسائل أنفسنا عن كيفية تشجيع جهود تطوير المكون الثقافي لمناهضة الصور النمطية للمرأة والاجتهاد المعرفي لتفكيك الخطاب التمييزي، وعن مسارات تعزيز الوعي بأن حماية حقوق المرأة والنهوض بها ضرورية لاستقرار مجتمعاتنا.

شكرا لكم